

الصناعة التحويلية في العراق
المشكلات وتحديات المستقبل

**Manufacturing industry in Iraq
Problems and future challenges**

أ.د. خميس خلف موسى الفهداوي

كلية المعارف الجامعة

المستخلص

استهدفت الدراسة تشخيص ابرز المشاكل الاقتصادية التي واجهت قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٥ وتحليل اسبابها للوقوف على الحلول الناجعة لها . وكشفت الدراسة ان مشكلات الصناعة التحويلية في العراق تجسدت بالانخفاض الحاد لمعدلات نمو الناتج الصناعي واختلال بنيانه الى جانب تدهور كفاءة التكوين الرأسمالي وضآلة فرص التشغيل فيها علاوة على اعتمادها الكبير على مستلزمات الانتاج المستوردة مما انعكست اثارها سلباً على ادائها الاقتصادي وعجزها عن تصحيح الاختلالات الهيكلية الرابضة في جسد الاقتصاد العراقي . واخيراً ، اكدت الدراسة بأن الافلات من طوق تلك المشكلات ومخاطرها الفادحة يستدعي اعتماد اجراءات وسياسات حكومية تنطلق من استراتيجية الاعتماد على الذات بعيداً عن وصفات الاصلاح الاقتصادي الجاهزة لصندوق النقد والبنك الدوليين .

Abstract

The study aimed to diagnose the most prominent economic problems faced by the manufacturing sector in the Iraqi economy during the period 1970-2015 and analyze the reasons for finding effective solutions to them. The study revealed that the problems of manufacturing industry in Iraq were reflected in the sharp decline in growth rates industrial production and the imbalance of its structure to beside the deterioration of the efficiency of capital information and the lack of employment opportunities in addition to the large dependence on imported inputs which reflected the effects negatively on the economic performance and inability to correct the structure imbalance in the body of the Iraqi economy.

Finally, the study confirmed that avoiding these problems and their grave risks calls for the adoption of government measures and policies starting from the strategy of self-reliance away from the recipes of economic reform ready for IMF and the World Bank.

المقدمة

تعد الصناعة التحويلية احد المرتكزات الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية باعتبارها البودقة التي تمتزج فيها انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفة الفنية فضلاً عن تشابك ارتباطاتها بسائر قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى باتجاه تصحيح اختلالاته البنيوية (structural Imbalance) بما يؤمن تصعيد وتائر النمو الاقتصادي وتنويع مصادره . وعلى هذا النحو ، أولت البلدان النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة اهتماماً محورياً لقطاع الصناعة التحويلية منذ شروعا ببرامج التنمية الشاملة في مطلع عقد سبعينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر . بيد ان العراق انفرد عن سائر تلك البلدان وعلى نحو بارز بانعكاس ويلات الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي وما رافقه من تحولات سياسية واقتصادية على بيئته الاقتصادية عامة والبيئة الصناعية خاصة .

مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة من تعدد وتشابك اوجه وانماط مشكلات الصناعة التحويلية في العراق . ففي الوقت الذي يرتبط به قسماً هاماً من تلك المشكلات بعوامل اقتصادية بحتة ، يرتبط القسط الآخر بعوامل فنية (تقنية) ذات صلة بأساليب وعمليات وتكنولوجيا الانتاج المستخدمة . ومن الناحية الأخرى ، نلاحظ ان جزءاً غير يسير من تلك المشكلات ولدتها ظروف سياسية خارجية كالحروب والحصار ، في حين ولد الجزء الآخر منها من رحم البيئة الاقتصادية المحلية عامة والبيئة الصناعية خاصة . ناهيك عن المشاكل الناجمة عن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق بعدد عام ٢٠٠٣ وتبنى فلسفة اقتصاد السوق وما تمخض عنها من تغيير في الظروف السوقية التي تعمل في ظلها الصناعة العراقية .

فرضية الدراسة

تأسيساً على ما تقدم ، تنطلق فرضية الدراسة من الآتي:
ان مساعي النهوض بواقع الصناعة التحويلية في العراق اصطدم بمشكلات اقتصادية جمة ولدتها ظروف الحرب والحصار والاحتلال والتي تمتد اثارها بشكل مباشر على قطاع الصناعة التحويلية حتى غدت تشكل قيوداً شديدة المراس على حركة القطاع المذكور وتعطيل قوى التنمية الصناعية .

هدف الدراسة

لغرض التحقق من فرضية الدراسة انصرفت دراستنا الى الكشف عن الجذور الحقيقية لابرز المشاكل والتحديات الاقتصادية التي وقفت حجر عثر في طريق الصناعة التحويلية في العراق .

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تشخيص أبرز المشكلات والمعوقات التي تواجه الصناعة التحويلية في العراق . اذ تم تقسيم الدراسة الى سبعة محاور : تناول المحور الأول مشكلة تدهور معدلات نمو الناتج الصناعي ، بينما تناول المحور الثاني مشكلة اختلال هيكل الناتج الصناعي ، اما المحور الثالث فركز على مشكلة ضيق قاعدة الانتاج الصناعي ، فيما عرج المحور الرابع على مشكلة تدهور كفاءة التراكم الرأسمالي الصناعي ، وتعرض المحور الخامس لمشكلة ضالة فرص العمل الصناعي ، وانصب المحور السادس على مشكلة الاعتماد الكبير على مستلزمات الانتاج المستوردة ، وتعرض الدراسة في محورها الأخير رؤية مستقبلية للتصدي للمشكلات آفنت الذكر في اطار السعي للنهوض بواقع الصناعة التحويلية العراقية.

المدة الزمنية للدراسة

تغطي الدراسة المدة ١٩٧٠-٢٠١٥ باعتبارها مدة هامة ومعاصرة في تاريخ العراق الاقتصادي ، وقسمت تبعاً لأغراض الدراسة الى أربع فترات فرعية هي :
المدة الأولى : ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، المدة الثانية : ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، المدة الثالثة : ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ ،

المدة الرابعة : ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ . فضلاً عن ذلك تم تحويل بيانات الناتج وتكوين رأس المال على أساس الأسعار الثابتة ، اذ تم اختيار عام ١٩٧٥ سنة اساس للمدة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، واختيار عام ١٩٨٠ سنة اساس للمدة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، في حين تم اختيار عام ١٩٨٨ سنة اساس للمدتين ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ .

١- المشكلات التي تواجه الصناعة التحويلية في العراق

تعاني الصناعة التحويلية في العراق من مشاكل عديدة لعل من أبرزها ما يلي :

(١-١) تدهور معدلات نمو الناتج الصناعي

لقد شهد قطاع الصناعة التحويلية في العراق تدهوراً خطيراً لمعدلات نمو قيمة الناتج الصناعي وكما هو موضح في الجدول رقم (١) .

نلاحظ من الجدول المذكور بأنه في الوقت الذي سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو منقطع النظير بلغ 7.3% خلال المدة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات اللازمة لتمويل المشاريع والانشطة الصناعية المختلفة وزيادة فاعليتها عموماً والقيمة المضافة المتولدة فيها خصوصاً ، انخفض هذا المعدل الى 1.7% خلال المدة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ثم واصل تدهوره الشديد فسجل معدلاً سالباً بلغ - 6.4% خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ الامر الذي يعكس اثار الحرب على القطاع الصناعي لما نجم عنها من تدمير لبعض المشاريع الصناعية والبنى التحتية ونقص مصادر الطاقة من زاوية ، وآثار الحصار الاقتصادي وما تمخض عنه من توقف شبه تام لاستيرادات

المواد الأولية والمكائن والمعدات وما تبعه من توقف العديد من المشروعات الصناعية عن الانتاج واضعاف القدرات الانتاجية للمشاريع الاخرى التي باتت تستغل اقل من ثلث طاقتها الانتاجية التصميمية في أحسن الاحوال من زاوية أخرى^(١). ومن المهم الاشارة هنا ، ان التحسن في أداء القطاع الصناعي في غضون المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ حيث سجل معدلاً للنمو بلغ 5.1% انما يرجع بالدرجة الأساس الى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (١٤٨٣) في ٢ أيار عام ٢٠٠٣ واعادة تدفق الاستيرادات من مستلزمات الانتاج مما ساعد على اعادة تشغيل بعض المشاريع الصناعية القائمة فضلاً عن خصخصة (privatization) بعضها الآخر^(٢).

(٢-١) اختلال هيكل الناتج الصناعي

يعاني قطاع الصناعة التحويلية في العراق من اختلالات هيكلية عميقة تجسدت في صورتين اساسيتين : أولهما ، استحواذ الصناعات الصغيرة على 97.1% من اجمالي عدد المشروعات الصناعية القائمة كمتوسط للفترة ١٩٧٠ - ٢٠١٥^(٣). ومن الجدير بالاشارة هنا ، ان الزيادة الهائلة في عدد الصناعات الصغيرة على حساب الصناعات المتوسطة والكبيرة^(*) يرجع الى قدرة تلك الصناعات على الاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية بصورة اسرع من نظيراتها فضلاً عن برامج الدولة وبعض المنظمات الدولية الموجه لدعمها . ومن الناحية الاخرى ، لابد لنا من القول ان سيادة المشروعات الصناعية الصغيرة انما يدل على ان التصنيع في العراق مازال في بداية سلم التطور الصناعي على الرغم من انقضاء فترة زمنية طويلة عليه مما سيحرم البلاد من حصاد ثمرات وفورات الحجم (Economies of scale) الناجمة عن زيادة التخصص واتساع نطاق المشروع . اضافة الى ذلك ، ان ضحالة اعداد الصناعات المتوسطة والكبيرة يشير الى ضحالة النواة الحقيقية للتصنيع الحديث في البلاد ومن ثم عجز عملية التصنيع عن احداث تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد العراقي في اطار اجراءات التصحيح الهيكلي (structural Adjustment) . اما الصورة الثانية للاختلال الهيكلي ، تتمثل بغلبة الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والرأسمالية ، اذ تسيطر مجموعة فروع الصناعات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والجلود والمنتجات الورقية والخشب والاثاث على عصب الصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي فتستحوذ على 55% من القيمة المضافة المتولدة في القطاع الصناعي بينما لا تزيد حصة الصناعات الوسيطة كالصناعات الكيماوية ومنتجات الخامات التعدينية عن ٣٢% ، ويستأثر انتاج الصناعات الرأسمالية الثقيلة الذي يعد اساس القاعدة الانتاجية بنسبة ضئيلة مقدارها ١٣% كمتوسط للفترة قيد الدراسة^(٤) ومما لا شك فيه ، ان النسب اعلاه تعكس الاهمية الكبيرة للصناعات الاستهلاكية في توليد القيمة المضافة الصناعية من جهة ، وتدني حصة الصناعات الوسيطة والانتاجية من جهة أخرى . يتضح لنا فيما تقدم ، ان الصناعات التحويلية في العراق لم تفلح حتى الوقت الحاضر في تجاوز عتبة الصناعات الاستهلاكية الصغيرة

وبعض الصناعات الخفيفة التي قامت بهدف التعويض عن الاستيراد (Import – substitution) مما ترتب عليه حرمان البلاد من حصاد ثمرات التقدم الصناعي والتكنولوجي الناجز .

(٣-١) ضيق قاعدة الانتاج الصناعي

لا شك ، ان توسيع وزيادة صلابة قاعدة الانتاج الصناعي يشكلان مرتكزاً اساسياً لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية لما يتمخض عنهما من زيادة في حصة قطاع الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الاجمالي .

ان التأمل البسيط في بيانات الجدول رقم (٢) يكشف لنا النقاب عن تصورين اساسيين : التصور الأول ، هو أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ما تزال منخفضة لم تتجاوز عن 8.2 % بالمقارنة مع نظيراتها في دول اخرى مثل اليابان والمانيا وكوريا حيث تبلغ ٣٠ % و ٣٧ % و ٤٠ % على التوالي^(٥). والتصور الثاني ، هو الانخفاض الكبير والمستمر لحصة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من 8.2 % كمتوسط للمدة ١٩٧٠ – ١٩٧٩ لتصل الى 2.3 % كمتوسط للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ . وتجدر الاشارة هنا ، ان هذا الانخفاض الحاد في نسبة مساهمة ناتج الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي يعكس شدة الصدمات التي تعرض لها قطاع الصناعة التحويلية في العراق من جراء آثار الحرب والحصار وتدمير بنيته التحتية . ناهيك عن فتح ابوابه على مصراعيها بوجه الاستيراد الاجنبي بعد عام ٢٠٠٣ لتجميد العمل بقانون التعرفة الكمركية وما سببه من اغراق (Dumping) السوق المحلية بالسلع والمنتجات الصناعية الاجنبية . وما نود الاشارة اليه في هذا السياق ، ان تدني نسبة المساهمة للصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق قياساً بالدول المتقدمة والنامية الاخرى من ناحية ، والتراجع الحاد والمستمر لتلك النسبة ابان فترات الدراسة المتعاقبة من ناحية اخرى انما يعكس وعلى نحو بارز ضيق قاعدة الانتاج للصناعات التحويلية وهشاشتها في الاقتصاد العراقي . وهذا كله ، ترتب عليه نقص كبير في المعروض من السلع الصناعية المحلية وتدني نسبة الانتاج الصناعي المحلي من العرض المحلي الاجمالي للسلع الصناعية والتي تراوحت ما بين 19.4 % و 27.3 % خلال الفترة قيد الدراسة^(٦). وهذا معناه ، ان قطاع الصناعة التحويلية لم يغط سوى اقل من ثلث حاجة السوق المحلي للسلع الصناعية واستتبع ذلك تزايد الحاجة الى استيراد المزيد من تلك السلع لسد فجوة الانتاج الصناعي (Industrial Production Gap) في ظل تنامي الطلب على السلع المذكورة وعدم مرونة الجهاز الانتاجي . ومما زاد الطين بلة ، ان عوائد البلاد من الصادرات الصناعية لم تشكل الا نزراً يسيراً من اجمالي عوائد ميزانية النقد الأجنبي مما دفع البلاد الى استنزاف احتياطياته النقدية الدولية (International Reserves) من العملات الاجنبية لتمويل الاستيرادات الصناعية على حساب عملية التنمية الاقتصادية .

(١-٤) تدهور كفاءة التراكم الرأسمالي الصناعي

ينصرف مفهوم التراكم الرأسمالي الثابت (Capital Formation) الى ذلك الجزء من الاستثمار المخصص لخلق طاقة انتاجية موجهة لانتاج السلع الرأسمالية لغرض زيادة وتوسيع طاقة البلد الانتاجية . وعلى هذا الأساس ، فإن الاهمية الاقتصادية للتراكم الرأسمالي تتبلور حول الدور الثنائي الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي . ففي الوقت الذي يخلق فيه التراكم طاقة انتاجية فانه في ذات العملية يخلق دخولا^(٧) . وعليه فان ادراك طبيعة هذه الثنائية يشكل نقطة الانطلاق للاستدلال على كفاءة تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية عن طريق الاستعانة بمؤشر الكفاءة النسبية للاستثمار باعتباره يمثل انتاجية الاستثمار الصناعي قياساً الى المتوسط العام لانتاجية الاستثمار في عموم الاقتصاد وكما هو مبين في الجدول رقم (٣) .

ان التأمل البسيط في الجدول المذكور يكشف لنا النقاب عن تصورين اساسيين :

التصور الأول ، هو أن الكفاءة النسبية للاستثمار الصناعي بلغت اقصاها (0.698) في غضون المدة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ مما يعني ان مساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة قياساً الى حصة هذا القطاع في الاستثمار وذلك نتيجة لارتفاع استغلال الطاقة الانتاجية الصناعية القائمة . والتصور الثاني ، هو ان مؤشر الكفاءة النسبية للاستثمار قد انخفض في الفترات اللاحقة ليصل الى ادناه (0.161) للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥ عاكساً الاستغلال غير الكفوء للطاقات الانتاجية والهدر والتبذير في عنصر رأس المال .

(١-٥) ضالة فرص العمل الصناعي

ان مسار التنمية الاقتصادية في أي بلد ينعكس على توزيع القوى العاملة على قطاعاته الاقتصادية، فالقطاعات التي تنمو بشكل اسرع لا بد ان توظف عدد اكبر من الايدي العاملة وبذلك يتزايد تركيز القوى العاملة فيها . وفي هذا السياق ، يعلمنا التأريخ الاقتصادي لأوروبا بأن قطاع الصناعة التحويلية كان يعد بمثابة القطاع القائد (Leading sector) في مجال خلق فرص العمل والتشغيل فيه بحيث تحتل الاهمية النسبية للعاملين فيه مركز الصدارة لتصل الى نحو ٣٥ % من اجمالي العاملين كما عليه الحال في فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة على سبيل المثال لا الحصر^(٨) . بيد ان الحال يختلف تماماً في الاقتصاد العراقي اذ لم تتجاوز حصة العاملين في القطاع الصناعي عن 12.5 % من اجمالي اليد العاملة طيلة الفترة قيد الدراسة^(٩) . ومما زاد من عمق المشكلة هو الانخفاض الملموس لمعدل النمو السنوي للمشتغلين في القطاع المذكور من 8.7 % خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ليصل الى ١ % في غضون المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ وعلى النحو الموضح في الجدول رقم (٤) . الأمر الذي يشير الى تراجع دور القطاع الصناعي وعجزه عن خلق فرص عمل جديدة لاستقطاب الايدي العاملة الداخلة لسوق العمل . وعلى هذا النحو ، اضحى قطاع الصناعة بمثابة رافداً من روافد تعميق مشكلة البطالة السافرة (Visible Unemployment) التي أخذت تطفو على سطح الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن . وما نود

الإشارة إليه في هذا السياق ، ان تحليل العلاقة بين حجم الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية في العراق والمتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة كالناتج والاجور والاستثمار يميّط اللثام عن حقائق عديدة : اولى هذه الحقائق ، هي ان النمو الذي حصل في ناتج قطاع الصناعة التحويلية والبالغ 1.9% كان اقل بكثير من النمو الذي تحقق في حجم الاستخدام فيه والبالغ 5.8% كمتوسط للمدة ١٩٧٠ – ٢٠١٥^(١٠). الأمر الذي يكشف عن التدني الكبير لانتاجية العمل الصناعي من زاوية ، وتفشي البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) بين صفوف العاملين من زاوية أخرى. وثاني هذه الحقائق ، هي أن رأس المال المستثمر في قطاع الصناعة التحويلية نما بمعدل مقداره ٦% بالمقارنة مع 5.8% لعنصر العمل^(١١). والمنطق الكامن وراء نمو رأس المال بصورة اسرع من العمل يضم في طياته بعدين يمثلان وجهين لحقيقة واحدة : البعد الأول ، يشير الى زيادة مرونة الاحلال (Elasticity Substitution) بين العمل ورأس المال . فيما يوضح البعد الثاني ، زيادة الناتج الحدي لرأس المال قياساً الى الناتج الحدي للعمل الناشئ عن تقدم تكنولوجيا متحيز باتجاه رأس المال (Capital Intensive) . ويتجلى جوهر الحقيقة الثالثة باليون الشاسع بين معدل زيادة الانتاجية ومعدل زيادة الأجور في القطاع الصناعي . ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو الأجر النقدي (تعويضات المشتغلين) حوالي 12.8% لم يتجاوز معدل نمو انتاجية المشتغل عن 6.3% كمتوسط للفترة محل الدراسة^(١٢). ومما لا شك فيه ، ان عدم التناسب بين المعدلين المذكورين ترتب عليه زيادة محسوسة في تكاليف الانتاج الصناعي سرعان ما انعكست على ارتفاع اسعار السلع الصناعية المنتجة محلياً وهو ما يصطلح عليه بتضخم التكاليف (Cost-Push Inflation) . ناهيك عن القفزات الهائلة التي حصلت في تكاليف الانتاج بعد عام ٢٠٠٣ الناجمة عن ارتفاع اسعار الوقود والطاقة مما جعل المنتجات المحلية عاجزة عن الصمود امام منافسة المنتجات الاجنبية . والاعجب من هذا وذاك ، هو الفرق الشاسع بين معدل نمو الاجور ومعدل نمو الناتج في قطاع الصناعة التحويلية لاسيما خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ . ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو الرواتب والاجور نحو 17.8% بلغ معدل نمو الناتج نحو 5.1% ابان الفترة المذكورة مما يعني ان الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين في القطاع المذكور ازدادت بمعدل يفوق كثيراً معدل نمو الناتج المتولد فيه بمقدار ثلاث مرات ونصف^(١٣). وهذا كله يعني ، تزايد الاعباء الملقاة على كاهل الموازنة العامة للدولة من ناحية ، وتلاشي حجم الفائض الاقتصادي (فائض العمليات) في الصناعة المحلية خلال المدة المذكورة من ناحية أخرى . وفي هذا المجال يتعين علينا ان نلفت النظر الى قضية هامة وهي ، ان تلاشي الفائض الاقتصادي ترتب عليه عواقب وخيمة على القطاع الصناعي تبلورت بتعثر عملية التراكم الرأسمالي وما تبع ذلك من حرمان الاقتصاد العراقي من فرصة توسيع طاقته الاستيعابية وخلق طاقات انتاجية جديدة الى جانب صعوبة علاج مشكلة الطاقات العاطلة فيه .

(٦-١) الاعتماد الكبير على مستلزمات الانتاج المستوردة

ان ضيق قاعدة الانتاج للصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي وانحسارها في المشروعات الصناعية الصغيرة ذات الطابع الاستهلاكي على حساب صناعات انتاج وسائل الانتاج قد جعل الصناعة المحلية أمام خيارين احدهما مر وهما : النقص الملموس في استغلال الطاقات الانتاجية القائمة وظهور طاقات انتاجية عاطلة او اللجوء الى زيادة استيراد مستلزمات الانتاج الاجنبية من الخامات والمكائن والآلات والمعدات وقطع الغيار . ويكفي في هذا الصدد ، الاشارة الى ان متوسط مستلزمات الانتاج المستوردة يشكل نحو ٦٦ % من اجمالي المستلزمات الداخلة في عمليات الانتاج الصناعي المحلي خلال المدة قيد الدراسة^(١٤). والمنطق الاقتصادي الكامن وراء ذلك يوضح ثلاثة امور : يشير الأمر الأول الى ضعف الترابطات الامامية والخلفية

(Forward-Backward Linkage) بين الصناعات المحلية القائمة وحرمانها من جني ثمار الوفورات الخارجية (External Economies) الناجمة عن تنامي الطلب واتساع حجم السوق المحلية وذلك لاعتمادها المفرط على العالم الخارجي لسد احتياجاتها من مستلزمات الانتاج المختلفة مما ولد ضغطاً على ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات البلاد من العملات الأجنبية . وينصب الأمر الثاني على تسرب (Leakage) قسماً هاماً من اثر المضاعف (Multiplier) الناجم عن زيادة الاستثمار في صناعات السلع الرأسمالية الى خارج الاقتصاد العراقي . ويتجلى الامر الثالث في ضعف التكامل الفني والاقتصادي بين حلقات الانتاج الصناعي المحلي وتكريس تبعيتها للخارج . وعلى هذا المنوال ، أخذ القطاع الصناعي في العراق شكلاً من الارتباط والتكامل اللامتكافئ بالمشروعات الصناعية الكبيرة والشركات متعددة الجنسية في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة . ناهيك عن ان غياب تطوير صناعة انتاج وسائل الانتاج بات يشكل نقاط اختناق (Bottleneck) بوجه توسيع قاعدة الانتاج الصناعي المحلي وتنويعها . ولا يخفى ، ان محصلة كل ذلك تدل على عدم فاعلية ارتشاح (Tricking - Down) منافع التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي .

٢- رؤية مستقبلية للنهوض بواقع الصناعة التحويلية في العراق

تبين لنا مما تقدم ، ان الصناعة التحويلية في العراق واجهت وضعاً حرجاً طيلة العقود الاربعة والنصف المنصرمة بسبب المشكلات الاقتصادية التي وقفت عقبة كأداء في طريق تطورها اذ تجلت مظاهرها بضعف الناتج الصناعي من الناحيتين الكمية والنوعية نتيجة للانخفاض الحاد في معدلات نموه واختلال بنيته بحكم سيطرة الصناعات الصغيرة (الخفيفة) وما تبع ذلك من انخفاض كبير ومستمر في حصة قطاع الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفرص العمل على حد سواء . ومما لا شك فيه ، ان ضعف الناتج الصناعي وانحساره في المشروعات الصناعية الصغيرة ذات الطابع الاستهلاكي على حساب غياب الصناعات الانتاجية الثقيلة ترتب عليه نقص

واضح في استغلال الطاقات الانتاجية القائمة من ناحية ، وانخفاض الكفاءة النسبية للتكوين الرأسمالي الثابت من ناحية ثانية ، وزيادة الاعتماد على استيراد مستلزمات الانتاج الصناعي من ناحية ثالثة . بعبارة اخرى ، يمكن لنا القول ، ان جهود التنمية الصناعية في العراق قد جنت طيلة السنوات الماضية حصداً مرأً تمثل بالانخفاض الحاد في معدلات نمو الناتج الصناعي واستحواذ الصناعات الاستهلاكية على حصة الاسد منه . وهذا يخفي في طياته الغياب شبه التام للصناعات الانتاجية وهو الامر الذي دفع الى تعطل اكثر من ثلثي الطاقة الانتاجية التصميمية واللجوء الى استيراد ثلثي المستلزمات الداخلة في عملية الانتاج الصناعي . علاوة على التدني الكبير في انتاجية عنصري العمل ورأس المال الصناعيين ، واختفاء الفائض الاقتصادي في الصناعة المحلية نظراً لتحملها أعباء دفع الرواتب والأجور للعاملين فيها التي ازدادت بمعدل يعادل ثلاثة اضعاف نظيره لحجم القيمة المضافة المتولدة فيها بعد عام ٢٠٠٣ . وانعكست محصلة كل ذلك بالنقص الكبير في المعروض من السلع الصناعية المحلية والتي لا تغطي سوى اقل من ثلث حاجة السوق المحلية من تلك السلع . وتأسيساً على ما تقدم يجب ان نقر بحقيقة ان التصدي لتلك المشكلات وما تمخض عنها من نتائج سلبية ، من اجل النهوض بالواقع المتردي لقطاع الصناعة التحويلية في العراق هو أمر ليس سهلاً خاصة بعد ان تحولت الى مشكلات هيكلية لصيقة بالقطاع المذكور . وفي ضوء هذه النظرة ، اصبح من الصعوبة بمكان ان تعرض دراستنا عناصر برنامج تفصيلي لآلية التصدي الحاسم للمشكلات آنفت الذكر واقتلاع جذورها . غير ان هذا لا يعفي الباحث من صياغة تصورات سليمة تستند على ميراث غني من تجارب الدول النامية التي تعرضت لويلات الحروب وتماثلت الى حدما في مشكلاتها التصنيعية بما هو حاصل في العراق بالوقت الراهن . وفي اطار هذه الرؤية ، فان العقلانية تفرض ان يتبنى البرنامج المبتغى جملة قناعات اساسية : أولى هذه القناعات ، ان العراق يمتلك قاعدة عريضة للموارد الاقتصادية يمكن ان تكون ارضية ملائمة للنشاط الصناعي ان احسن استغلالها . وثاني هذه القناعات ، تقتضي تجنب وصفات الاصلاح الاقتصادي الجاهزة لصندوق النقد والبنك الدوليين وذلك لأن ظروف التنمية السائدة حالياً في العراق تختلف جذرياً عن تلك التي واجهتها الدول الصناعية في بداية مراحل تطورها . وعليه ، فان هذه القناعة تثير في طياتها تحديين في غاية الصعوبة : التحدي الأول ، يكشف لنا عن فداحة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تبني الدولة لفلسفة اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ مما يستدعي ذلك عودتها الى مسرح النشاط الاقتصادي دون الافراط في الاعتماد على القطاع العام من جهة ، والتوقف عن بيع اصول القطاع الصناعي الحكومي للقطاع الخاص نظراً لضعف امكانيات القطاع الاخير وعدم امتلاكه لرؤيا استراتيجية واضحة لتطوير مشاريعه المختلفة وتعزيز قدرتها التنافسية لاسيما في ظل الارتفاع المستمر والمتزايد في تكاليف الانتاج الصناعي وانحسار مآربه الاقتصادية في نطاق جني الارباح السريعة عن طريق رفع الاسعار لمنتجاته على حساب الجودة والميزة التنافسية لها من جهة أخرى . والتحدي الثاني ، يتعلق بتجاوز دائرة التنظير الاقتصادي اللاهث وراء الاستثمار الاجنبي وحيوية

دوره المزعوم في النهوض بالواقع الصناعي المتدهور في البلاد وذلك لأن العقلانية تفرض ان يقتصر التعامل مع هذا الاستثمار على انه وسيلة لسد الفجوة في القدرات الفنية والتكنولوجية فحسب خاصة وان العراق لا يعاني من مشكلة النقص في رأس المال بقدر ما يعاني من معضلة الهدر والضياع في المال العام . واخر هذه القنوات ، تحتم دعم القطاع الصناعي المحلي الخاص من خلال تحديث التشريعات والقوانين الاقتصادية النافذة ، وفك الاختناق في مشروعات البنية الاساسية (social overhead) من طرق وجسور وموانئ وماء وكهرباء وغيرها الى جانب عمليات تثبيت الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي . وفي اطار القنوات آنت الذكر ، فأن الاطر العامة لبرنامج النهوض بالصناعة التحويلية في العراق باتت محاورها في نهاية المطاف تأتي مؤكدة على روح وفلسفة توجه الاعتماد على الذات كوسيلة ناجعة لحل مشكلاتها وتحدياتها ولجم نتائجها الضارة وذلك على النحو الآتي :

(١-٢) اعادة هيكلة الشركات الصناعية العامة كمرحلة تمهيدية لتوسيع وتمتين قاعدة الانتاج الصناعي في البلاد بتنصيب تلك الشركات استناداً الى مؤشرات الكفاءة الاقتصادية دون اغفال مؤشرات المنافع الاجتماعية من زاوية ، ودرجة اهميتها للاقتصاد الوطني من زاوية ثانية ، وصلتها باستغلال قاعدة الموارد الطبيعية المحلية ولا سيما النفط الخام من زاوية ثالثة الى فئتين هما : شركات صناعية ارتكازية ثقيلة وشركات صناعية خفيفة . ففيما يخص شركات الصناعات الارتكازية الثقيلة ، نرى من المناسب ان تتم عملية اعادة هيكلتها عن طريق محافظة الدولة لسيطرتها على ملكية تلك الصناعات وسعيها الجاد لزيادة انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة في عمليات الانتاج الصناعي وذلك باستغلال الطاقة الانتاجية القائمة بدلاً من التوسع فيها على المدى المنظور من جهة ، وتوجيه دفعة قوية (Big Push) من التخصيصات الاستثمارية في الامدين المتوسط والطويل صوب تلك الصناعات وخاصة صناعة الآلات والمعدات والحديد والصلب والبتروكيماويات لخلق طاقات انتاجية جديدة تكون مدخلاتها المواد الخام المحلية والايدي العاملة العراقية وتسريع عملية التكوين الرأسمالي الصناعي وتحسين كفاءتها بما يساهم في تسريع تدوير عجلات الانتاج ووتائر نمو الناتج الصناعي وما سيأتي في غمارها من الارتفاع في حصة الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى . اما فيما يخص شركات الصناعات الخفيفة مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والمطاطية فيصار الى تخصيصها سواء من خلال اسلوب المشاركة او الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي او اسلوب الشركات المساهمة واسلوب عقود التأجير والتأهيل .

(٢-٢) العمل على جذب رؤوس الاموال المحلية من الخارج واعادة توطينها وتدويرها في شرايين الاقتصاد العراقي وذلك من خلال اعادة النظر في التشريعات والقوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية ذات الصلة بالقطاع الصناعي بما يعزز من ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية المحلية الى جانب اصلاح النظام الضريبي وتخفيف القيود على الاستثمار الصناعي ومنحه الاعفاءات الضريبية المناسبة وخاصة للمشاريع الصناعية الناشئة ، علاوة على فرض الرسوم

الكمركية اللازمة لمكافحة ومنع سياسة الاغراق (Anti-Dumping policy). كذلك ينبغي توفير قطع الاراضي للمشاريع الصناعية الجديدة وتجهيزها بمصادر الطاقة والوقود والمياه بأسعار مدعومة بما يومن تخفيض بنود تكاليف الانتاج المختلفة . ولا يجوز ان ننسى ايضاً ، ضرورة التصدي للفساد الاداري والمالي المستشري في مفاصل الاقتصاد الرسمي بما يساعد على الاختفاء التدريجي لاقتصاد الظل وما احدثه من تشوهات خطيرة في بيئة الصناعة العراقية وتفشي ظاهرة الغش الصناعي^(١٥) . بالاضافة الى ما تقدم ، قد يكون من المفيد هنا ان نشير الى ضرورة اقامة المناطق والمدن الصناعية وتزويدها بالخدمات المطلوبة من مياه وكهرباء ومحطات معالجة وغيرها .

(٢-٣) تشجيع استخدام التكنولوجيا المتطورة ومن مناشئ صناعية عريقة وتطويرها وفقاً لظروف البيئة الصناعية المحلية مع التركيز على تضمين عقود الشراء لها مسألة تدريب الكادر الفني الوطني على نصب المعدات والتشغيل والصيانة . على اننا نسارع هنا للتنبيه الى حقيقة هامة وهي تجنب اعتماد البلاد المزمّن على استيراد التكنولوجيا لما يمثلته من تبعية اقتصادية ونزيف مستمر لرصيده من العملات الاجنبية . وعليه ، يصبح لا مناص امام الحكومة سوى السعي الجاد لتوليد وتوطين التكنولوجيا محلياً من خلال الاهتمام بحاضنات الاعمال التكنولوجية

(Technology Business Incubators) باعتبارها أداة فاعلة لاكتساب التكنولوجيا وجذب الباحثين والمخترعين وتوليد اقتصاد المعرفة وهو ما يطلق عليه في أدبيات التنمية الاقتصادية بالاقتصاد الجديد (New Economic)^(١٦) . علاوة على ذلك ، فان تلك الحاضنات يمكن ان تصبح مستقبلاً نواة لصناعات تصديرية واعدة ذات محتوى تكنولوجي ومعرفي متميز يؤهلها لمنافسة مثيلاتها من الصناعات الاجنبية . ناهيك عن تشابكاتها الامامية والخلفية مع الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء مع ما تنطوي عليه من تعظيم لامكانيات تكامل حلقات الانتاج الصناعي وتوسيع القاعدة الصناعية في العراق .

جدول رقم (١)
معدلات نمو الناتج لقطاع الصناعة التحويلية
في العراق (بالاسعار الثابتة) للمدة ١٩٧٠ - ٢٠١٥

معدلات النمو	المدة
معدل النمو السنوي المركب لناتج الصناعة التحويلية (*)	
١٩٧٩ - ١٩٧٠	% 7.3
١٩٨٩ - ١٩٨٠	% 1.7
٢٠٠٢ - ١٩٩٠	% 6.4 -
٢٠١٥ - ٢٠٠٣	% 5.1

المصدر : احتسبت معدلات النمو من قبل الباحث اعتماد على بيانات :

- خميس خلف موسى الفهداوي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الأنبار ، العدد (١) ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٤ .
- خولة سلمان الويس ، الآثار الاقتصادية الرئيسية للحصار في التمويل (التضخم والاستخدام) ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٨ ، الملحق الاحصائي .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

(*) احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة الآتية :

$$Y = A e^{rt}$$

حيث أن : Y المتغير المعتمد ، A ثابت ، e الاساس الطبيعي ، r معدل النمو ، t الزمن .
وتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير الصيغة أعلاه بعد تحويلها الى الصيغة الخطية، وحيثما ورد معدل النمو فإنه محتسب وفق هذه الصيغة.

جدول رقم (٢)
الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية
في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ١٩٧٠ – ٢٠١٥

المتوسط نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي	المدة
٨,٢ %	١٩٧٩ – ١٩٧٠
٨,١ %	١٩٨٩ – ١٩٨٠
٧,٦ %	٢٠٠٢ – ١٩٩٠
٢,٣ %	٢٠١٥ – ٢٠٠٣

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
- وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاءات سنوات مختلفة .
- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، تقرير الاقتصاد العراقي ، سنوات مختلفة .

جدول رقم (٣)
مؤشر الكفاءة النسبية للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية
في العراق للمدة ١٩٧٠ – ٢٠١٥

المدة	الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي	الحصة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاستثمار	الكفاءة النسبية (*) للاستثمار
١٩٧٠ – ١٩٧٩	8.2	19.2	0.427
1980 – 1989	8.1	11.6	0.698
1990 – 2002	7.6	16.1	0.472
2003 – 2015	2.3	14.2	0.161

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد على بيانات :

- الجدول رقم (٢) .

- خميس خلف موسى الفهداوي ، دراسة تحليلية للتنمية الاقتصادية في العراق ، للفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٥ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٥ .
- سالم علي محمد الجندي ، تطور التكوين الرأسمالي وكفاءته في الاقتصاد العراقي ، للفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٣ .

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الحسابات القومية ، شعبة تكوين رأس المال .

(*) تم احتساب الكفاءة النسبية للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية طبقاً للصيغة التالية :

$$\text{الكفاءة النسبية للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية} = \frac{\text{المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في زيادة الانتاج}}{\text{الحصة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الاستثمار}}$$

جدول رقم (٤)

معدلات النمو السنوي المركبة لعدد المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة ١٩٧٠ - ٢٠١٥

المدة	معدل النمو السنوي المركب لعدد المشتغلين
١٩٧٩ - ١٩٧٠	8.7 %
١٩٨٩ - ١٩٨٠	7.6 %
١٩٩٠ - ٢٠٠٢	1 - %
٢٠٠٣ - ٢٠١٥	7.9 %

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
- وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاءات لسنوات مختلفة .

الهوامش:

(١) عودة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٠ .

(٢) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، التقرير الاقتصادي العراقي لعام ٢٠٠٩ ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٩ .

(٣) احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على بيانات:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .
- وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاءات لسنوات مختلفة .

[*] تقسم المشروعات الصناعية في ضوء عدد العاملين الى فئات ثلاث هي: صناعات صغيرة تستخدم عدد عمال يتراوح ما بين (١-٩) عامل ، صناعات متوسطة تستخدم (١٠-٢٩) عاملاً ، صناعات كبيرة تستخدم (٣٠) عاملاً فأكثر .

(٤) احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على بيانات:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

- وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاءات لسنوات مختلفة .

(٥) صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٧ .

(٦) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة . وفقاً للمعادلة التالية :

العرض المحلي الاجمالي للسلع الصناعية = الانتاج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية + الاستيراد للسلع الصناعية - صادرات قطاع الصناعة التحويلية .

- (٧) البستاني ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣ .
(٨) المشهداني ، ١٩٩٠ ، ص ٤٤ .
(٩) احتسبت من قبل الباحث اعتماد على بيانات :
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .
(١٠) المصدر السابق .
(١١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٢١-١٢٣ .
(١٢) راجع :
- عبد الرحمن احمد المعيني ، ١٩٨١ ، ص ٣٣ .
- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، تطور الاجور الاجمالية في العراق ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٣٧ .
- وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، احصاءات لسنوات مختلفة .
(١٣) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، العلاقة بين الأجور والاستخدام في الصناعة التحويلية في العراق للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ وتحديد مؤشراتها لغاية ٢٠٠٠ ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٢٦ - ٣٠ .
(١٤) رزوقي ، ١٩٩٨ ، ص ٧٨ .
(١٥) رشيد ، ٢٠١٢ ، ص ٢١١ .
(١٦) الدليمي ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٩ - ٤٦ .

قائمة المراجع:

اولا: المطبوعات والابحاث الصادرة عن الجهات الرسمية

- ١- صندوق النقد العربي واخرين ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٨ .
- ٢- المعيني ، عبد الرحمن احمد ، انتاجية المشتغل وعلاقتها بالأجور في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٧٨ ، (وزارة التخطيط ، ١٩٨١) .
- ٣- وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، التقرير الاقتصادي العراقي لعام ٢٠٠٩ ، (بغداد ، ٢٠١٠) .
- ٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
- ٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق ، (بغداد ، ١٩٩٠) .
- ٦- وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي ، احصاءات لسنوات مختلفة .
- ٧- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، العلاقة بين الاجور والاستخدام في الصناعات التحويلية في العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٨٤ وتحديد مؤشراتها لغاية ٢٠٠٠ ، (بغداد ، ١٩٨٧) .
- ٨- وزارة التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادي ، تطور الاجور الاجمالية في العراق ، (بغداد ، ١٩٨٤) .

ثانيا: الكتب

- البستاني ، باسل ، الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج ، الطبعة الاولى ، (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٥) .

ثالثا: البحوث العلمية

- ١- عودة ، بشير هادي وثجيل ، ربيع قاسم ، المقارنة التناظرية للقطاع الصناعي في محافظات البصرة واقليم كردستان (دراسة تحليلية) ، جامعة نوروز ، كلية الادارة والاقتصاد ، وقائع المؤتمر العلمي الاول ، ٢٠١٢ .
- ٢- رشيد ، ثائر محمود ورشيد ، ايناس محمد ، اشكالية الصناعة التحويلية في بيئة الاعمال الاقتصادية ومتطلبات تكيف انضمام العراق الى WTO ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٩) ، ٢٠١٢ .
- ٣- الفهداوي ، خميس خلف موسى ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية ، جامعة الانبار ، العدد (١) ، ٢٠٠٢ .

رابعا: الرسائل العلمية

- ١- الجندي ، سالم علي محمد ، تطور التكوين الرأسمالي وكفاءته في الاقتصاد العراقي للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٤ .
- ٢- الدليمي ، امل سلمان حسن ، حاضرات الاعمال التكنولوجية (تجارب مختارة) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ .
- ٣- رزوقي ، انتصار ، الصناعة التحويلية العراقية والاعتماد على مستلزمات الانتاج المستورد للمدة ١٩٧٠-١٩٩٠ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٨ .
- ٤- الفهداوي ، خميس خلف موسى ، دراسة تحليلية للتنمية الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٧ .
- ٥- المشهداني ، عبد الكريم عبدالله محمد ، استخدام الاساليب القياسية في تحليل مصادر نمو الصناعة التحويلية في العراق للمدة ١٩٦٥-١٩٨٥ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٠ .
- ٦- الويس ، خولة سلمان ، الاثار الاقتصادية الرئيسية للحصار في التمويل (التضخم والاستخدام) ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٨ ، الملحق الاحصائي .